رأي القدس

انباء سيئة من العراق

■ لا شيء يسير بشكل جيد في العراق، فمعدلات القتل اليومي في تفاقم، والخدمات تزداد سوءا، والحرب الاهلية في تصاعد مستمر وتحصد ارواح الآلاف شهرياً.

حتى محاكمة الرئيس العراقي صدام حسين ورفاقه التي ارادها الاحتلال الامريكي عنوانا للعراق الديمقراطي الجديد والمختلف تتحول الى مهزلة حقيقية، وتصب في محصلة غير تلك التي تريدها الادارة الامريكية والحكومة العراقية المتعاونة معها.

السيدة كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الامريكية اعطت السيد نوري المالكي مهلة تمتد لشهرين، وربما لنهاية هذا العام، وبعدها ستبحث الخيارات الاخرى، اي اقالة حكومته واستبدالها باخرى.

من المؤكد ان السيد المالكي لن يستطع تغيير الاوضاع في العراق في غضون ستين يوماً، ولا حتى ستين شهراً. فالتحديات التي تواجه حكومته ضخمة تعجز عنها دول عظمى. بل لا نبالغ اذا قلنا ان العراق بات حالة ميؤوسا من اصلاحها.

فالوعود التي قطعها السيد المالكي على نفسه بحل الميليشيات، وفرض الامن، وحماية ارواح العراقيين لم ينجح في تحقيق اي منها. بل جاءت النتائج عكسية تماماً رغم الخطط الامنية العديدة التي طبقها في بغداد وبعض المدن العراقية الاخرى.

الميليشيات باتت اكثر قوة واضخم عدداً، وعمليات القتل على الهوية باتت ممارسة يومية، ولا يمر يوم دون اكتشاف عشرات الجثث لاناس جرى تعذيبهم بقسوة قبل قتلهم، ومن ثم الزج بهم في مياه الانهار او على ناصية الشوارع العامة.

ووضع القوات الامريكية في العراق ليس افضل حالاً، فقد كشفت الاحصاءات الرسمية عن مقتل 37 امريكيا في الاسابيع الثلاثة الماضية، بينما اكدت صحيفة «نيويورك تايمز» الامريكية اصابة 776 جندياً امريكياً في شهر ايلول (سبتمبر) الماضي فقط، وهو رقم مرعب وغير مسبوق.

الحكومة العراقية باتت عاجزة عن حماية افرادها واسرهم. فقبل يومين تعرض شقيق طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية الى عملية اغتيال، وقبلها تعرضت مواكب وزراء لكمائن راح ضحيتها حراسهم الشخصيون. واصبح معظم الوزراء واسرهم يعيشون في الخارج هرباً من الاغتيال مع استثناءات محدودة جداً.

المطالبات بالانسحاب الفوري في العراق لم تعد مقتصرة على رجال الكونغرس الديمقراطيين، بل امتدت الى الجمهوريين انفسهم، فحجم الخسائر المادية والبشرية فاق كل التوقعات. واظهرت استطلاعات للرأي اجراها قسم العلوم السياسية في جامعة ميريلاند ان 76% من العراقيين باتوا يؤيدون هجمات ضد القوات الامريكية.

ادارة الرئيس بوش تعيش هذه الايام مأزقاً حرجاً للغاية، فانسحابها من العراق يعني الهزيمة، مثلما يعني تفاقم الاوضاع الامنية، وبقاؤها يعني المزيد من الخسائر، وهناك من يقدر حجم الخسائر المادية باكثر من نصف تريليون دولار (500 مليار دولار) حتى هذه اللحظة. ويمكن ان يبلغ هذا المأزق ذروته اذا قررت الولايات المتحدة خوض حرب ضد ايران بسبب مفاعلها النووي، لان القوات الامريكية قد تصبح هدفاً للمقاومة السنية والشيعية في الوقت نفسه.

الادارة الامريكية تدفع ثمناً باهظاً لمخطط اسرائيلي ورطها في حرب خاسرة في العراق، وربما في حرب اكثر خسارة قادمة ضد ايران.

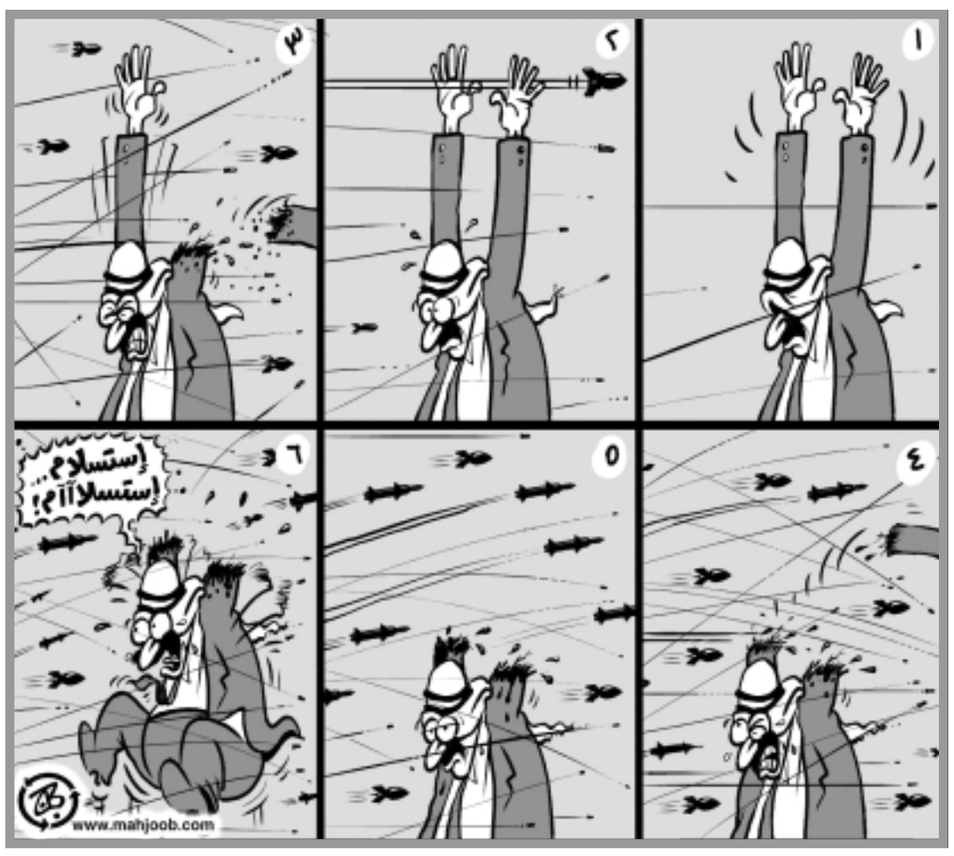

عون بين خيارين: إنقاذ نفسه في طائفته... أو في وطنه

د. عصام نعمان *

■ كان لبنان دائماً وما زال في حال أزمة. مردُّ الأزمة الإجتماعُ السياسي اللبناني المكوّن من طوائف وجماعات تتنافس وتتصارع وتبحث باستمرار عن حال توازن. عندما تتوصل مكوّنات لبنان، خلال الأزمة، إلى حال توازن، تُسمي ذلك وفاقاً. عندما تعجز عن بلوغ هذه الحال، فهي في مأزق. وعندما يطول أمد المأزق والإحتقان فإنه يتطور إلى إنفجار.

حال التوازن في تاريخ لبنان السياسي قصير الأمد. مردّ ذلك أسبابٌ عدة أبرزها إثنان. الأول، حدّة التنافس والصراع بين رموز الطوائف والجماعات اللبنانية على السلطة والمصالح والمغانم. الثاني، دور الخارج، الإقليمي أو الدولي، في الداخل المحلي أو الوطني. ذلك ان ما من تطور وازن أو حدث حاسم في تاريخ لبنان المعاصر إلاّ وكان نتيجة إنقلاب في موازين القوى الإقليمية والدولية، أو نتيجة تدخل قوة خارجية للتفريق أو التوفيق بين طوائفه وجماعاته المتنافسة والمتصارعة. لبنان، بعد الحرب الإسرائيلية العدوانية عليه، يعيش ذروة تفاعل حارّ بين هذين السببين أو العاملين، أدى الى إنتاج المأزق الراهن.

نجحت جماعة المقاومة، بما تنطوي عليه من قوى إسلامية شيعية مقاتلة وأخرى سياسية مؤيدة لها من مختلف الطوائف والتنظيمات الوطنية والإجتماعية، في الخروج من الحرب منتصرةً. لجرد ان العدو الإسرائيلي أخفق في هزمها، بينما وجدت جماعة أخرى ذات غالبية مسيحية في قاعدتها إنما ذات منطلقات ومرتجيات وامتدادات وطنية نفسها عُرضةً، بشخص قائدها العماد ميشال عون، لهجمة ضارية من قوى سياسية معادية داخل طوائف وجماعات مدعومة من الخارج، بل من الولايات المتحدة تحديداً. غاية الهجمة إضعاف عون وترهيله وإخراجه تالياً من حلبة المنافسة على رئاسة الجمهورية كونه المرشح الأكثر شعبية والأكثر قبولاً في أوساط جماعة المقاومة وأنصارها وحلفائها.

تشتد عداوة الطبقة السياسية المتحكمة لعون لسبب آخر، لعله الأكثر أهميةً. فهو، شأن الرئيسين فؤاد شهاب وأميل لحود، خريج المؤسسة العسكرية وبالتالي خارج الطبقة السياسية التقليدية التي تحكّم جناحاها الموالي والمعارض مداورةً بالسلطة والبلد منذ الإستقلال العام 1943، إستقلاله النسبي عن الطبقة السياسية المتحكمة جعله أكثر قابلية وتقبلا ومبادرة للإصلاح من منافسيه المدنيين المشاركين في غالبيتهم بفساد الطبقة السياسية التقليدية أو المستفيدين منه أو الساكتين عنه.

في نهوضه إلى الدفاع عن نفسه وجماعته، يبدو العماد عون أمام خيارين حاسمين في نتائجهما: الأول، أن ينقذ نفسه ومستقبله في طائفته. الثاني، أن ينقذ نفسه ومستقبله في وطنه. الخيار الأول، على صعوبته، أسهل منالا من الخيار الثاني. أن يكون عون المرشح لرئاسة الجمهورية قوياً في طائفته يزيد غالباً من حظوظه للفوز بها. حتى لو لم يسعفه الحظ، فإن قوته في طائفته تساعده على الفوز بادوار وحصص أوفر في سائر مستويات السلطة. غير ان الخيار الثاني وإن بدا أصعب منالاً إلاّ انه أكثر مردوداً في حساب التاريخ. ذلك أن إختيار الخلاص الشخصي مشروط بخلاص الوطن قد يقترن بجائزة مجزية هي الفوز برئاسة الجمهورية، كما يقترن أيضاً عند أصحاب النفوس الكبيرة بما هو أعظم منها حتى مع الإخفاق في نيلها. إنه حجز مكانة عالية لشخصه بين الكبار في تاريخ وطنه.

إذا إنتقى عون الخيار الأول والأسهل، فسيحرص على ان يكون خطابه في 15 الشهر الجاري (ذكرى إقتلاعه من السلطة قبل 16 عاما بقرار أمريكي وقوات سورية وإبتهاج عارم في صفوف الطبقة السياسية المتحكمة) خطابا مسيحيا في شكله ومضمونه. سيقول لجمهوره إنه كان وما زال الرائد الإستقلالي الأقدم والأصدق والأفعل في مجال رفع الوصاية السورية عن لبنان يوم كان الآخرون ـ أصدقاؤه آنذاك وأعداؤه اليوم ـ شركاءها ووكلاءها واجراءها بإمتياز. سيتساءل: أين حقوق المسيحيين في المراكز والوظائف؟ لماذا جرّدوا من السلطات والصلاحيات؟ لماذا جرى صرف مئات ملايين الدولارات ولم يرجع من المسيحيين المهجرين الى بيوتهم سوى 17 في المئة منهم فقط؟ لماذا شرّعت قوانين الإنتخابات منذ نفذ بعضٌ من بنود إتفاق الطائف على نحو يُمكّن الناخبين المسلمين من إنتخاب عدد كبير من المرشّحين وبالتالي النواب المسيحيين؟ وهل يمكن إستعادة الدور الكبير الذي كان للمسيحيين في الماضي، كما المكانة والكرامة، من دون إسترداد الصلاحيات الواسعة التي كان دستور ما قبل إتفاق الطائف قد منحهم إياها؟

بإمكان العماد عون ان يقول كلاماً من هذا الطراز فيسحب البساط من تحت أرجل راكبي موجة التطرف المسيحي، ومحترفي السياسة من قدامى شركاء الوصاية السورية الذين يعيّرونه اليوم بأنه بات حليف حلفائها القدامى. غير ان هذا الكلام لا يساعد عون في الوصول إلى سدة الرئاسة وإن كان يضمن له ثقلاً وحضوراً فاعلين في المجتمع المسيحي ودوراً مؤثراً في الحاضر والمستقبل المنظور.

إذا إنتقى عون الخيار الثاني والأصعب فإن خياره سيكون في واقع الأمر قراراً تاريخياً بتجديد القضية الوطنية وتزخيمها بمضامين إصلاحية، سياسية وإجتماعية، وبإلتزام المباشرة بتأسيس الدولة المدنية الديمقراطية القادرة والعادلة. في هذا الإطار، من المفترض أن يخاطب عون جمهوره كجزء لا يتجزأ من الشعب اللبناني، ويدعو المسيحيين بينهم إلى إلتزام الإرشاد الرسولي الداعي إلى إندماج العرب المسيحيين في مجتمعاتهم ومشاطرتهم مواطنيها سراءهم وضراءهم، والى اضطلاعهم مع سائر القوى الحية فيها برسالة النهضة والتقدم. وإذ يجدد عون إلتزامه إتفاق الطائف منطلقاً لإرساء دولة القانون والمؤسسات يذكّر الجمهور، كما القوى الحية وذوي الإرادات الطيبة، بأن معظم بنود الإتفاق المذكور قد أضحى جزءاً من الدستور، وانه يقتضي بالتالي الإلتزام قولاً وفعلاً بتنفيذ أحكام الدستور بلا إبطاء، لاسيما لجهة جوهره الإصلاحي المتمثل بمباشرة مسار تجاوز الطائفية السياسية تدريجيا بتطبيق المادتين 22 و95 من الدستور في آن معاً. فالمادة 22 تقضي بالآتي: «مع (وليس بعد) إنتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي، يُستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية». والمادة 95 تقضي بالآتي: «على مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين إتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية وإجتماعية...» الخ.

ثم يفترض أن يتطرق عون إلى آلية تنفيذ برنامج الإصلاح الشامل بالدعوة إلى التوافق على تأليف حكومة إتحاد وطني تكون عضويتها مناصفةً بين القوى الحية بتلاوينها جميعاً من جهة والقوى التقليدية بمواليها ومعارضيها من جهة أخرى، مهمتها الرئيسية الحوار الوطني الجاد من اجل التوصل إلى صوغ قانون إنتخاب ديمقراطي عادل على أساس النسبية، وبالتالي إجراء إنتخابات نيابية وفق أحكامه ليكون مجلس النواب العتيد بمثابة جمعية تأسيسية تشرّع القوانين والأنظمة لوضع الإصلاحات المنصوص عليها في الدستور، لاسيما المادتين 22 و95، موضع التنفيذ.

الأرجح ألاّ توافق الطبقة السياسية التقليدية، المحتشدة بمعظمها حاليا في شبكة 14 آذار الحاكمة، على قيام حكومة إتحاد وطني بالتركيبة والمهمات المقترحة آنفا. فلا بأس، والحال هذه، أن يدعو عون إلى تنادي القوى الحية ممن قياداتها ليست أصلا وفصلاً من أصول الطبقة السياسية التقليدية وفروعها، كحزب الله و«التيار الوطني الحر» و«القوة الثالثة» والشيوعيين والقوميين الإجتماعيين والناصريين وسائر القوى الديمقراطية، الى تأليف لجنة تحضيرية مهمتها وضع الترتيبات اللازمة لتنظيم مؤتمر وطني عام يتدارس فيه مندوبو القوى الحية بتلاوينها جميعا أسس برنامج الإصلاح الوطني الديمقراطي الشامل وآليات تنفيذه، بما في ذلك وسائل ممارسة النضال المطلبي الإجتماعي والعصيان المدني، إذا إقتضى الأمر.

في هذه الأثناء يقتضي ان تساند القوى الحية العماد ميشال عون، بما هو شخصية قيادية وطنية إصلاحية، بإعلانها الموافقة على بعض الإصلاحات الدستورية التي من شأنها دعمه في مجتمعه وبين أنصاره على النحو الآتي:

● توسيع سلطات رئيس الجمهورية بما هو رئيس الدولة وبالتالي رئيس سلطاتها جميعا، بتمكينه منفرداً، شأن مجلس الوزراء، من حلّ مجلس النواب في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرة 4 من المادة 65 من الدستور، وإضافة حالة ثالثة اليهما هي امتناع مجلس النواب لأي سبب كان طيلة مدة لا تقل عن شهر من تاريخ قبول إستقالة الحكومة، عن منح حكومة جديدة الثقة لتباشر مسؤوليات الحكم.

● ترسيخ مبدأ المناصفة بإعتماد مبدأ المساواة في تمثيل الطوائف الست الكبرى في مجلس الشيوخ من جهة وكذلك في تمثيل الأقليات المسيحية والأقليات الإسلامية إنما بنسبة أدنى من جهة أخرى، وبحصر صلاحيات مجلس الشيوخ بالمواضيع الآتية:

تعديل الدستور، إعلان حالة الطوارئ وإلغاؤها، الحرب والسلم، الإتفاقات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة، الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى، إعادة النظر بالتقسيم الإداري، قانون انتخاب مجلس الشيوخ، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية.

● الإسراع في صوغ قانون اللامركزية الإدارية وتطبيقه بلا إبطاء.

غني عن البيان ان القوى الحية تدعو ميشال عون إلى إعتماد الخيار الثاني وقيادة الحركة الديمقراطية الناهضة إلى تحقيقه. لعله ولعلها بإعتماد هذا الخيار يتمكنان من الحؤول دون إنزلاق البلد الى الإضطراب والفوضى بل ربما من النجاح، لأول مرة في تاريخ لبنان، في إنتاج دولة سيدة مستقلة، بمنأى عن أية وصاية إقليمية أو دولية.

* كاتب وسياسي من لبنان

باكستان على فوهة المدفع الامريكي

د. سعيد الشهابي *

■ قبل سبعة اعوام (وعلى وجه التحديد في الساعات الاولى من يوم الاربعاء 8 اكتوبر 1999) ألقى الجنرال برويز مشرف الخطاب الاول بعد ساعات من سيطرة الجيش على الحكم وإسقاط الحكومة المنتخبة برئاسة نواز شريف. خلال هذه الفترة تغيرت باكستان بشكل كبير، خصوصا بعد حوادث 11 سبتمبر 2001 التي وضعتها في الصف الامامي على صعيد التطورات العسكرية في المنطقة. بعد الانقلاب العسكري أعلن مشرف انه سوف يعيد الممارسة الديمقراطية في غضون عامين، وبعد ثلاثة اعوام اجريت اول انتخابات برلمانية اتهم الجيش والاستخبارات العسكرية بالتلاعب بمجرياتها لضمان برلمان يساير سياسات الرئيس مشرف. وفي العام المقبل ستجرى الانتخابات البرلمانية الثانية في عهد الجنرال الرئيس، ولكن الاجواء السياسية المحلية والاقليمية والدولية ذات الصلة بباكستان، اصبحت أكثر توترا، خصوصا مع تداخلها وصعوبة الفصل في ما بينها. وفيما يتطلع الزعماء السياسيون السابقون للسماح لهم بخوض تلك الانتخابات، ما يزال امرا صعبا التنبؤ باتجاه تفكير الرئيس وجنرالات الجيش. فرئيسة الوزراء السابقة، بي نظير بوتو، التي عادت مجددا للاضواء معربة عن رغبتها في العودة الى بلدها للمشاركة في الانتخابات، تتهم الرئيس بالعمل لمنعها ومنع نواز شريف من العودة بالاستمرار في اتهامهما بالفساد المالي والاداري. ويسود الاعتقاد بان غياب المنافسة القوية في الانتخابات المزمعة سوف يؤدي الى استمرار هيمنة الرئيس مشرف على الاوضاع الداخلية، وبذلك تتلاشى فرص عودة الممارسة الديمقراطية بشكل صحيح. الواضح في خطاب معارضي مشرف من الزعماء السياسيين القدماء مثل بوتو وشريف التركيز على ثلاث قضايا: اولاها ان استمرار هيمنة العسكر على الشؤون السياسية في البلاد أمر لا يتناسب مع الديمقراطية، وان الحكم العسكري يجب ان ينتهي، وثانيها ان الارهاب اصبح اكثر انتشارا في باكستان، وان ما قيل عن استهداف الرئيس مشرف نفسه الاسبوع الماضي يؤكد عمق الظاهرة وخطرها على أمن باكستان واستقرارها، وثالثها ضرورة التعاطي مع المدارس الدينية بسياسات أكثر جدية لاحتواء التطرف الديني الذي ينسب الى تلك المدارس.

حتى الآن تبدو باكستان، الدولة النووية الوحيدة في العالم الاسلامي، بعيدة عن شبح الحرب، سواء الداخلية ام الخارجية، لعدد من الاسباب. اولها انها تعتبر من الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة في ما تسميه واشنطن «الحرب ضد الارهاب»، وثانيا انها تمتلك جهاز استخبارات عسكرية قويا جدا، وثالثا، ان رئيسها، الجنرال العسكري، يمتلك قوة اتخاذ القرار السياسي او الامني لمنع تنامي اي تحد ضده، ورابعا انها تمتلك قوة عسكرية تقترب من معادلة القوة العسكرية الهندية خصوصا بعد امتلاكها السلاح النووي. ولكن هذه العوامل مجتمعة، هي نفسها التي تتضمن عوامل التوتر ايضا. فتحالفها مع الولايات المتحدة يوفر لها حماية من الغضب الامريكي على الصعيد الخارجي، ولكنه يعرض نظام الرئيس برويز مشرف للاتهامات المتواصلة من قبل المجموعات الاسلامية، خصوصا المتطرفة منها، للانتقاد الشديد ويمثل مصدر تهديد للامن الداخلي. وجهاز استخباراتها العسكرية (آي اس ايه) المعروف بقوة ادائه وحرفيته، اصبح ايضا واحدا من عوامل تهديد الامن الداخلي نظرا لصلاحياته المفرطة وقدرته على التحرك خارج اطر القرارات الرسمية للحكومة. اما استمرار الرئيس برويز مشرف في الحكم، بعد سبع سنوات من الحكم العسكري، فقد أصبح موضع انتقادات متواصلة لنظام الحكم الباكستاني، واصبحت الذاكرة تستعيد فترة حكم الجنرال ضياء الحق الذي قام بانقلاب عسكري ضد حكومة ذو الفقار علي بوتو في 1977 واستمر في الحكم حتى مقتله بتفجير طائرته في 1988. واذا كان ضياء الحق قد أمر بمحاكمة بوتو بتهم الفساد وأعدمه في 1979، فان مشرف لم يفعل ذلك بحق نواز شريف، بل خيره بين الكوث في السجن او الابعاد، فاختار الرحيل الى المملكة العربية السعودية في كانون الاول (ديسمبر) 2000. اما القوة العسكرية لباكستان فلها جانبان: فهي عامل ردع سواء للهند التي اتهمت الاستخبارات العسكرية الباكستانية بالضلوع في التفجير الذي حدث في تموز (يوليو) الماضي في قطار بمدنية بومباي وادى الى قتل ما يقرب المائتين من ركابه، وكذلك للمجموعات الارهابية الناشطة على الحدود مع افغانستان، وهي عامل استثارة للدول المتحسسة من باكستان، خصوصا الولايات المتحدة.

وفي سلم اولويات الاهتمام الدولي بهذا البلد المسلم، تحتل القضايا الامنية موقع الصدارة، فباكستان هي مولد حركة طالبان الافغانية التي نشأت بتشجيع من اجهزة الاستخبارات الباكستانية والامريكية، وهي التي وفرت المناخ المناسب لنشوء تنظيم القاعدة الذي يعتبر الآن العنوان الاوسع لظاهرة الارهاب في العالم. الغربيون يعتقدون ان ثمة ظروفا في باكستان كانت مناسبة لنشوء هذه الحركات، وبالتالي فان ما يسمى الحرب ضد الارهاب لن تحقق اهدافها ما لم يتم التصدي لهذه الظروف، وفي مقدمتها ما يسعى الغربيون للترويج له وهو ان المدارس الدينية في باكستان أصبحت مصدر تفريخ لهذه الظاهرة. المسؤولون الباكستانيون اصبحوا في السنوات الاخيرة قلقين جدا من هذه التهمة، فقاموا بعدد من الاجراءات لاحتوائها. ففي 2002 اوقفت تمويل 115 مدرسة دينية في البلاد بتهمة الترويج للتعصب الديني، وامرتها بالتوقف عن تلقي أي مساعدات خارجية أو من داخل البلاد. وتحت الضغوط الامريكية المتواصلة، أصدرت الحكومة الباكستانية قرارا بتسجيل كل المدارس الدينية بشكل رسمي لدى السلطات الحكومية. وفي الاسبوع الماضي قال افتاب احمد خان شير باو وزير الداخلية الباكستاني بانه تم تسجيل 95 % مدرسة لدى السلطات الحكومية. وقال ان هناك 1200 مدرسة تلعب دورا بارزا في توفير التعليم والتدريس منوهاً بأن الهدف من إقدام الحكومة الباكستانية على عملية التسجيل هو تنقية هذه المدارس من الأفكار الخاطئة التي تعتبر اللبنة الأساسية في عملية تفريخ عناصر غير سوية على حد قوله. تجدر الإشارة إلى ان حوالي 1200 طالب من الطلاب الاجانب كانوا مسجلين في المدارس الباكستانية حيث تم ترحيل حوالي 500 ـ 600 طالب الى بلادهم وأن هذا القانون لم يطبق على الطلاب الافغان. مع ذلك يمكن القول ان محاصرة المدارس الدينية بهذه الطريقة ليس هو الطريق الانجع لمواجهة ظاهرة التطرف والارهاب. والجنوح نحو العنف والتطرف له اسبابه التي تختلف باختلاف الزمان والمكان. ففي باكستان، مثلا تنمو هذه الظواهر لأسباب عديدة لا تمثل المدارس الدينية الا جانبا واحدا منها. اما الجوانب الاخرى فمرتبطة بنمط الحكم العسكري واساليبه، والاوضاع المعيشية الصعبة، وتحالفات الحكم مع الولايات المتحدة الامريكية. وبالتالي فمن غير المتوقع احتواء الظاهرة بتسجيل المدارس مثلا او قطع التمويل عن بعضها، خصوصا مع وجود مراكز تمويل في الدول الاخرى قادرة على توفير الدعم المالي.

برغم الاجراءات الحكومية لتسجيل المدارس الدينية فمن المتوقع استمرار الضغوط الغربية على باكستان. ويمكن القول ان امتلاك السلاح النووي هو العامل الأصعب في المعادلة السياسية بين باكستان والغرب. وليس مستبعدا ان تتحول هذه القضية في المستقبل غير البعيد الى قضية دولية، تستهدف القضاء على المشروع النووي لدى هذا البلد المسلم. وتجدر الاشارة الى ان اسم «القنبلة الاسلامية» أصبح ملازما للمشروع النووي الباكستاني منذ اكثر من ثلاثين عاما عندما ظهر الى العلن وجود برنامج نووي لدى باكستان. بدأ البرنامج في إثر الحرب بينها وبين الهند في 1971 التي ادت الى انفصال بنغلاديش عنها. كان واضحا رجحان التوازن العسكري لصالح الهند. وزير الوقود والطاقة والثروة الطبيعية آنذاك لم يكن سوى ذو الفقار علي بوتو الذي عقد اجتماعا مع علماء الفيزياء والمهندسين في مدينة ملطان في كانون الثاني (يناير) من 1972. وبعد قيام الهند في 1974 باول تفجير نووي شعرت باكستان بضرورة الاسراع بتطوير مشروعها النووي. وفي العام التالي كان لعودة الدكتور عبد القدير خان من هولندا حيث كان يعمل في وحدة تخصيب اليورانيوم «يورينكو» اثره في دفع المشروع بخطى سريعة. ويعتبر خان وما حمله معه من تجربة، رائد المشروع النووي، خصوصا بعد ان أشرف على بناء مفاعل كاهوتا وتزويده بالاجهزة وتشغيله في 1976. وبعد أقل من عشرة اعوام كانت باكستان قد استطاعت انتاج وقود نووي كاف لانتاج سلاح نووي، وقامت بأول اختبار نووي في 1987. من هنا تبدو اهمية عبد القدير خان الذي اعتقل لاحقا بتهمة نشر التكنولوجيا النووية لعدد من الدول الاسلامية ومنها ليبيا. وفي الاسبوع الماضي اعاد السفير الامريكي، رايان كروكر دعوته للحكومة الباكستانية للحصول على معلومات أكثر حول انشطة خان السابقة، برغم انه مصاب حاليا بسرطان البروستات، واجريت له عملية مؤخرا بمستشفى آغا خان في كراتشي. ويبدو المشروع النووي الباكستاني مسألة معقدة جدا تفرض نفسها على التحالفات والعلاقات الخارجية. فمن جهة ترى إسلام آباد ان التقارب بين الهند و«اسرائيل» اصبح متطورا جدا، ويتوقع ان يوقع الطرفان قريبا صفقة صواريخ اسرائيلية للهند من نوع «سبايدر» السريعة الانطلاق. ومن جهة اخرى أصبحت «اسرائيل» ثاني مصدر للاسلحة الهندية بعد روسيا، ويبلغ حجم صفقات السلاح السنوية اكثر من مليار دولار. باكستان تراقب هذا التقارب عن كثب، وتشعر بالقلق الشديد من احتمال تعرضها لعدوان هندي ـ اسرائيلي مشترك ضد منشآتها النووية. ويعتبر وجود القوات الامريكية في افغانستان عامل ردع لمثل هذا العدوان، ولكن باكستان تشعر بان عليها الاستعداد لما بعد رحيل تلك القوات. ويطرح بعض الغربيين على باكستان فكرة تطوير علاقاتها مع «اسرائيل» لمعادلة التقارب الهندي الاسرائيلي. وقبل بضعة شهور تردد ان مسؤولين باكستانيين واسرائيليين بدأوا في التواصل تمهيدا لتطوير العلاقات.

الترقب الذي تشعر به باكستان اذن متعدد المصادر. فهي تخشى من تنامي قوة المجموعات الارهابية التي تعمل على اراضيها وخصوصا على الحدود مع افغانستان. وهناك الآن ترويج لاحتمال استيلاء هذه المجموعات على سلاح نووي او ما يسمى «القنبلة الوسخة». وهي تخشى من عدوان يشنه التحالف الهندي – الاسرائيلي، خصوصا مع وجود اتجاهات في دلهي تسعى لخلق اجواء المواجهة والاصطدام مع باكستان، كما حدث مؤخرا عندما وجهت اصابع الاتهام لباكستان بالضلوع في تفجير قطار بومباي. وقد تدخلت الولايات المتحدة علنا مطالبة الهند بالكف عن توجيه تلك الاتهامات بدون ادلة قاطعة. ولكن ثمة خشية كبرى من ان تصبح باكستان المسرح المقبل للحرب الامريكية. فاستمرار وجود المجموعات الارهابية في تلك المنطقة، ورفض باكستان الانفتاح على «اسرائيل»، وتحفظ باكستان على مطالبة واشنطن اياها بتسليم عبد القدير خان وملفاته النووية، واستمرار التجارب النووية الباكستانية، وتصاعد المشاعر المعادية للولايات المتحدة في الاوساط الدينية لديها، كل تلك العوامل توفر ذريعة لتدخل من نوع ما من قبل الولايات المتحدة.

وبرغم التصعيد الامريكي ضد ايران، فان هناك ضغوطا سرية على باكستان للتعاون بشكل اكبر مع الولايات المتحدة. وقد كشف الرئيس مشرف في مذكراته التي صدرت مؤخرا ان الولايات المتحدة وجهت بعد يومين من حوادث 11 سبتمبر، على لسان نائب وزير خارجيتها آنذاك، ريتشارد ارميتاج، انذارا لباكستان بانها ستتعرض للقصف حتى تعود الى «العهد الحجري» ان لم تتعاون في «الحرب ضد الارهاب» وفق الشروط الامريكية. باكستان اذن تعيش هواجس امنية وعسكرية غير قليلة، الامريكيون، في الوقت الحاضر، يطالبون بعدد من الامور: الملفات النووية لعبد القدير خان، وتجميد الانشطة النووية العسكرية، واقامة العلاقات مع اسرائيل، وفتح الحدود لهم بدون عوائق لتقصي تنظيم «القاعدة» وكلها من القضايا الحساسة لدى باكستان. وفي الاثناء تستعمل واشنطن ورقة الانتخابات البرلمانية المقبلة لممارسة المزيد من الضغط على برويز مشرف، على امل وصول عناصر «اكثر اعتدالا» الى البرلمان والحكومة. وفي الوقت الذي تصعد فيه واشنطن ضغوطها على ايران حول مشروعها النووي السلمي، فانها تضع اعينها المشروع النووي الباكستاني ايضا، فاذا فرغت من ايران، فستكون الارضية مهيأة لفتح الملف الباكستاني بشكل اوسع.

* كاتب وصحافي بحريني يقيم في لندن

قطر والاردن

محمد كريشان

■ في كل خلاف عربي بين حكومتين، علت قيمته أو دنت، لا تتأخر كثيرا الصحف عند هذه الدولة وتلك، وهي مأمورة في الغالب، في الشروع في حملات تقريع وشتم متبادل لا تترك حبل ود إلا قطعته ولا خط رجعة إلا ألغته، حتى أفرزت هذه الظاهرة العربية «الأصيلة» مع الزمن ما بات يعرف بصحافة الردح يبدع فيها باستمرار جيش معروف بالاسم من الأقلام المحترفة التي تهيج وتهدأ دائما بضغطة زر واحدة.

الخلاف الأخير بين قطر والأردن والذي وصل حد دعوة السفير الأردني في الدوحة «للتشاور» في أعقاب اللغط الذي أثاره تصويت قطر، العضو الحالي في مجلس الأمن، لفائدة المرشح الكوري الجنوبي لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة وعدم الالتزام بدعم المرشح الأردني زيد بن رعد خرج قليلا عن هذا «التقليد» فالصحافة الأردنية تكاد لا تخلو يوميا من مقال أو افتتاحية ضد قطر وسياستها في حين تلتزم الصحافة القطرية، إلى حد الآن، بالصمت الكامل فلا ترد ولا تعلق وكأن شيئا لم يحدث.

ليس مطلوبا مني أن أقحم نفسي في هذا الموضوع فلكل من البلدين الأقلام المستعدة للدفاع عنه، اقتناعا أو تزلفا لهذا الطرف أو ذاك لا يهم، ولكن في كل ما كتب في الصحافة الأردنية لفت انتباهي بشكل خاص ما ورد في مقال بعنوان (إمبراطورية قطر العظمى) نشرته «الرأي» الأردنية مطلع هذا الشهر للسيد صالح قلاب. ما قاله الكاتب عن قطر وسياساتها له في الدوحة من يرد عليه فتلك ليست مهمتي ولكن ما قاله في ذات المقال عن قناة «الجزيرة» أشعر أنه جدير ببعض التوقف والتعقيب فصاحبنا يقول في مقاله «بعد ذلك بدأت كرة الثلج تكبر وتكبر وأخذت «إمبراطورية قطر العظمى» تتدخل في الشأن الداخلي الأردني بصورة سافرة وتحريضية وبدأت من خلال فضائية «ديفيد كيمحي» تحشر أنفها في كل شيء وأخذت تجند القوادين والمومسات للشتم على هذا البلد والسعي لإشعال نيران الفتنة فيه وبحثت عن كل ساقط في الكرة الأرضية كلها لتضمه إلى هذه «الجوقة» البائسة المشبوهة».

دعونا نقول بداية ان هذا الكلام عن قناة فضائية عربية واسعة الانتشار، أحببناها أم كرهناها، لا يصدر من رجل شارع فقد أعصابه وإنما يصدر أولا من صحافي وكاتب، أي من زميل مهنة، وثانيا من وزير إعلام سابق في الأردن، وثالثا من مشرف سابق عن قناة «العربية» التي هي زميلة للقناة المشتومة دون أن ننسى، وصاحبنا لم ينس بالتأكيد، أن المرتين اللتين عين فيهما السيد قلاب وزيرا في الحكومة الأردنية في السنوات الماضية إنما كانت بعد أن أبلى بلاء حسنا في الدفاع عن المواقف الأردنية الرسمية في برامج بثتها هذه القناة التلفزيونية الملعونة تحديدا. لكل ذلك ليس من الحصافة في شيء، حتى لا نقول شيئا آخر، أن تصف زملاء لك يعملون في هذه المحطة بأوصاف من نوع «القوادين» و«المومسات» و«الجوقة البائسة» فالمواقع الصحافية التي تبوأتها يفترض أن تجعلك تترفع عن عبارات كهذه في حق زملاء حتى وإن كنت تمقت هذه المحطة فهذا حقك الذي لا ينازعك فيه أحد.

المسألة الأخرى أن وصف هذه المحطة التي لها اسم هو «الجزيرة» بفضائية «ديفيد كيمحي» (رجل الأعمال الإسرائيلي الذي قيل إنه من مؤسسي المحطة بل وعضو في مجلس إدارتها الأول !!) فيه الكثير من ذلك النوع من الخفة التي لا يتورع أصحابها مثلا ودون دليل أو برهان عن الزعم بأن الرئيس العراقي السابق صدام حسين عميل للمخابرات الأمريكية وكذلك الزعيم الراحل جمال عبد الناصر أو أن الزعيم الشهيد ياسر عرفات عميل للموساد وغير ذلك من الترهات. ونكتة ديفيد كيمحي تذكرني بحادثتين مضحكتين: الأولى عندما التقى مدير الجزيرة السابق بوزير إعلام عربي سابق فأسهب هذا الأخير في الحديث عن الشبهات التي تحوم حول المحطة وقصة كيمحي هذه تحديدا فما كان من المدير إلا أن قال له السيد الوزير عندما جلست بالأمس مع مسؤول جهاز مخابراتكم تحدث في السياسة أما أنتم فتتحدثون في المخابرات وفي معلومات مهزوزة فوق ذلك!!. أما الحادثة الثانية فوقعت لأحد زملائنا من العاملين في «الجزيرة» فقد استدعته مخابرات بلاده خلال إجازته الصيفية وكان من بين الأسئلة التي طرحت عليه هل صحيح أن لديكم في غرفة الأخبار مكتبا يقبع فيه إسرائيلي من الموساد يجيز كل التقارير قبل بثها؟« (!!).

وقديما قيل «آفة الرأي الهوى» أما ابن المقفع فقال «وإذا حاججت فلا تغضب فإن الغضب يدفع عنك الحجة ويظهر عليك الخصم».

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 0208 (6 خطوط).
فاكس: 8902 741 0208 أو 7637 748 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ ال